Grammatical Prohibitions In The Transitivity Of Verbs According To Al-Rummani: A Study Of What Is Not Permissible In His Commentary On Sibawayh's Book

المحظورات النَّحويَّة في تعدِّي الأفعال عند الرُّمَّانيّ: دراسة في (ما لا يجوز) في شرحه لكتاب سيبويه

Received 2025-11-15
Accepted 2025-12-4
Published 2026-03-19

Halima Talib Jumaa*[1], Wissam Najm Abdullah[2]
[1,2]Department of Arabic, College of Education for Humanities, University of Anbar, Al-Ramadi, Iraq
halima.talib@uoanbar.edu.iq*[1], wissamalmhmdi84@uoanbar.edr.iq[2]

To cite this article: Jumaa, Halima Talib., Abdullah, Wissam Najm. (2026). Grammatical Prohibitions In The Transitivity Of Verbs According To Al-Rummani: A Study Of What Is Not Permissible In His Commentary On Sibawayh's Book. Ijaz Arabi: Journal of Arabic Learning, 9 (2), 610-629, DOI: https://doi.org/10.18860 /ijazarabi.V9i2.37528

Abstract:
This study seeks to examine and analyze Al-Rummani's grammatical positions in "What is Impermissible", with a particular focus on issues related to the transitions that arise from them. The aim of the research is to identify the nature of the prohibitions established by Al-Rummani, clarify their grammatical rationales, and compare them with the views of Sibawayh and other grammarians. This study adopted the analytical deductive method, extracting Al-Rummani's texts related to the transitivity of verbs in the chapter (what is not permissible), then analyzing their grammatical structure and the reasons that Al-Rummani used as evidence, while comparing them with the opinions of grammarians who preceded and followed him. The study concludes that al-Rummani expanded substantially in presenting and analyzing the various forms of prohibitions related to verbal transitivity, grounding them in logical and semantic arguments. Meaning, for Al-Rummani, was a fundamental pillar that led him to judge certain grammatical constructions as impermissible due to semantic corruption. Al-Rummani was not merely a commentator on Sibawayh's Kitab; rather, he exercised analytical judgment in his grammatical prohibitions in Ma La Yajuz provides evidence of the development of grammatical thought and the multiplicity of its justificatory and analytical pathways. Notably, this study highlights the grammatical prohibitions identified by Al-Rummani in Ma La Yajuz, affirming the possibility of employing these prohibitions to enhance the teaching of the boundaries of Arabic grammar to non-native speakers and to develop their awareness of the Arabic grammatical system.
Keywords: Grammatical Prohibitions; Impermissible; Al-Rummani; Sibawayh

المقدمة

فإنَّ علم النَّحو العربي من أبرز العلوم العربيَّة, الَّذي حفظ أصول اللُّغة العربيَّة وقواعدها وأساليبها, إذ نشأ هذا العلم لحماية القرآن الكريم من اللَّحن والخطأ والتحريف عند القراءة واللَّفظ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license (https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

به, واتسع بعد ذلك حتَّى بات علمًا قائمًا على أصول نحوية وقواعد وحدود أساسيَّة ومناهج علمية دقيقة ومنظمة.

وقد أهتمَّ علماء النَّحو العربي الأوائل ببيان المحظورات النَّحويَّة في التَّراكيب العربيَّة. في بيان ما يجوز منها وما لا يجوز واضعين أحكامًا وقوانينًا وحدودًا نحوية دقيقة تجنب المتكلم والكاتب من الوقوع في الخطأ أو اللحن. والمحظورات النَّحويَّة في النَّحو العربي هي المواضع الّتي أشار العلماء إلى منعها وعدم جوازها؛ لأنَّها تخالف القياس المطَّرد, أو المسموع الفصيح, أو لأنَّها تخلُّ بالمعنى والفهم المراد من التَّراكيب العربية. و"المحظور قد يكون صحيحًا لحقه مانع حرمه التَّمتع بامتيازات الصَّواب, كما قد يكون خطأً خارجًا عن دائرة الجائز بسبب عدم الانسجام مع قانون الصَّواب, أو عدم تحقيق شروط الصّحَّة, أو... إلخ". (almilkha, 2012).

وتكمن أهميَّة هذه الدراسة العلمية في كونها متعلقة بشرح من شروح كتاب سيبويه, الَّذي حظي بمكانة علمية رفيعة في الدراسات النَّحويَّة, فهو الإمام الأوَّل في النَّحو العربيّ, وصاحب الكتاب الأوّل الَّذي تجلت وتبلورت فيه القواعد النَّحويَّة العربيَّة في صورة علميَّة عميقة وأصيلة. وأنَّ شروحه تُعد مفاتيح مهمة لفهم بعض نصوص سيبويه المغلقة أو الغامضة. كما وتتجلَّى أهميَّة هذه الدِّراسة في ارتباطها بأحد كبار العلماء الذين تصدّوا لشرح كتاب سيبويه وتعليل مسائله وتفسيرها, وهو الرُّمَّانيّ الَّذي عُرف بتعليلاته المنطقية وآرائه الفذة, ممَّا يجعل الوقوف على آرائه وتعليلاته وتحليلاته يكشف عن جانب مهم من تطوُّر الفكر النَّحويّ العربي. فضلًا عن أهمية هذه الدِّراسة في بيان الأبعاد التَّعليميَّة للمحظورات النَّحويَّة عند الرُّمَّانيّ المستنبطة من أحكامه في (ما لا يجوز), مؤكدة إمكانات توظيف تلك المحظورات في تطوير تعليم العربيَّة للنَّاطقين بغيرها وتنمية وعيهم ومعرفتهم بالنِّظام النَّحويّ العربيّ وقواعده الأساسية. إذ أنَّ لهذا الطَّابع العلمي النَّظري القائم على السِّياق التُّراثي للنصوص العربية أبعادًا تعليمية مهمة للطُّلاب الأجانب وغيرهم ممَّن لم تكن اللغة العربيَّة لغتهم الأم, لأنَّ المحظورات النَّحويَّة العربية تُسهم في توضيح وبيان الحدود الَّتي تميز بين الجائز وغير الجائز, أي بين الاستعمال الصَّحيح للتراكيب العربية والمخالف لها. ممَّا يُعد إرشادًا لمتعلم اللغة العربية من الناطقين بغيرها لبناء التَّراكيب العربيَّة على أسس علمية صحيحة وسليمة.

منهجية البحث

اتبع الباحثان في دراسة هذا الموضوع المنهج التَّحليلي الاستدلالي القائم على الاستقراء والمناقشة والتَّحليل والتَّعليل والموازنة والتَّرجيح, وتضمن هذا البحث ثلاثة مواضع: أوَّلًا: الفعل المتعدِّي إلى مفعول, وتضمن مسألة واحدة: لا يجوز للفعل المتعدِّي إلى مفعول واحد أن يتعدَّى إلى اثنين. و ثانيًا: الفعل المتعدِّي بحرف الجرِّ. وقد تضمن مسألتين: ١. عدم جواز إعادة ذكر الفعل

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

"مررت" المعطوف على الفعل الأوَّل. ٢. عدم جواز تعدِّي الفعل "ذهبت" إلى الظَّرف من غير حرف الجرِّ . ثالثًا: الفعل الَّذي يتعدَّى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار, وقد تضمن مسألة واحدة: عدم جواز تقديم أحد المفعولين على الآخر في باب المتعدِّي إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر. وتضمن البحث بفقرة ختامية لكل مسألة نوَّهت على الأبعاد التَّعليميَّة للمحظورات النَّحويَّة عند الرُّمَّانيّ للنَّاطقين بغير العربيَّة من الطلاب الأجانب أو غيرهم ممَّن لم تكن العربية لغتهم الأم, وخُتم البحث بأهم النَّتائج الَّتي توصل إليها.

نتائج البحث ومناقشتها

المواضع التي تتجلَّى فيها المحظورات النَّحويَّة عند الرُّمَّانيّ في باب تعدِّي الأفعال:

الفعل المتعدِّي إلى مفعول

ومن المحظورات النَّحويَّة الَّتي أشار إليها الرُّمَّانيّ في الفعل المتعدِّي إلى مفعول: لا يجوز للفعل المتعدِّي إلى مفعول واحد أن يتعدَّى إلى اثنين. قال الرُّمَّانيّ: "الَّذي يجوز في المتعدِّي إلى مفعول أنْ يعمل في المفعول, وفي كلّ ما يعمل فيه الفعل الَّذي لا يتعدَّى من قبل أنَّ تعدِّيه يزيد قوَّة في العمل, ولا يُنقصه. ولا يجوز أنْ يتعدَّى إلى اثنين إلَّا على طريق الاتِّساع, نحو: "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا". "الأعراف: ١٥٥". أي: من قومه؛ لأنَّه لا يدلُّ إلَّا على مفعول واحد من غير وسيطة حرف؛ إذ المختار واحد, وإنَّما يقتضي الآخر بوسيطة حرف, كقولك: مختار منه".(Al-Rummani, 2021).

وبناءً على قول الرُّمَّانيّ فإنَّ تعدِّية الفعل إلى مفعولين لا يجوز إذا كان الفعل من الأفعال الَّتي لا تتعدَّى إلى مفعولين, وما جاء منه إنَّما هو على طريق الاتِّساع, أي أنَّ الأصل في هذه الأفعال عدم جواز تعديتها إلى مفعولين, وما جاء من ذلك فإنَّ المفعول الأوَّل فيه مفعول فعلي أو حقيقي, والمفعول الثَّاني على نيَّة تقدير حرف جرٍّ محذوف, فهو متعدٍّ إليه على غير الأصل, على طريق الاتِّساع في المعنى. وهو ما نصَّ عليه علماء النَّحو, فسيبويه يشير إلى ذلك في: "باب الفاعل الَّذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأوَّل وإن شئت تعدَّى إلى الثَّاني كما تعدَّى إلى الأوَّل". فقسَّم هذا الباب إلى قسمين, الأوَّل كان في الفعل المتعدِّي إلى مفعولين على الأصل, والثَّاني: ما كان الفعل في أصله متعدٍّ إلى مفعول واحد ثمَّ تعدَّى إلى مفعولين على نيَّة وجود حرف الجرِّ.(Sibawayh, 1988). والأخير هو موضوع مسألتنا. وقد استشهد سيبويه لذلك بقوله تعالى: "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا". (سورة الأعراف, ١٥٥), أي من قومه. كما استشهد بقول الشَّاعر: (Sibawayh, 1988), (Ibn al-Sarraj, 1996) أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ..... رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ. أي: وأستغفِرُ الله من ذنب, كما استشهد بقول الشَّاعر: (Al-Zubaidi, 1405). أَمَرْتُكَ الخَيرَ فافْعَلْ مَا أمِرْتُ بهِ..... فقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مالٍ وَذَا نَشَبِ، أي: أمرتك بالخير. ثمَّ قال معلّلًا سبب فصل هذا النَّوع عن

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

النَّوع الأوَّل: "وإنَّما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقولُ: "اخترتُ فلانًا من الرِّجالِ"، و"سمَّيتُه بفلان"، كما تقول: عرَّفتُه بهذه العلامة وأوضحتهُ بها، وأستغفِرُ الله من ذلك، فلمَّا حذفوا حرَف الجرِّ عَمِلَ الفعلُ".(Sibawayh, 1988). كما في قول الشَّاعر: (Al-Mutalammis, 1998).آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ..... وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ أي: على حَبَّ العراق. (Sibawayh, 1988). إلَّا أنَّه نُقِل عن المبرِّد أنَّه ينصب المفعول به "حبَّ العراق" على تقدير فعل: أطعم. (Ibn al-Sarraj, 1996). وقد خطَّأه ابن ولَّاد قائلًا: "آليت, وحلفت, وأقسمت, أفعال تتعدَّى إلى المحلوف عليه بحرف الجرِّ، فتقول: "حلفتُ على زيدٍ لا أكلمُه"، وإن شئت قلت: حلفت على زيد، ولم تأتي بجواب". (Ibn Wallad, 1416). ومثَّل له السِّيرافيّ بقولهم: "كتَّبتُ زيدًا أبا عبدِ اللهِ", و"سمَّيته زيدًا" والأصل: "كتَّبتُ زيدًا بأبي عبدِ اللهِ", و"سمَّيتُه بزيدٍ"، ولم يكن زيد فاعلًا بأبي عبد الله شيئًا. (Al-Sirafi, 2008). ثمَّ قال: "فإن قال قائل: أنت تقول: "تكنَّى زيدٌ أبا عبدِ اللهِ"، تجعله فاعلًا، وتنصب "أبا عبد الله" فتجعله مفعولًا له، فهلا جعلته من القسم الأوَّل. قيل له: ليس في قولنا: "تكنَّى زيدٌ أبا عبد الله", و"تسمَّى أخوك زيدًا", دلالة على أنَّ أحدهما فاعل بالآخر، إنَّما هو من باب قبول الفعل الَّذي أوقع به، وهو قولك: "حرَّكته فتحرَّك"، "كسَّرته فتكسَّر"، والنِّيَّة فيه حرف الجرِّ، كأنَّك قلت: "تسمَّى زيدٌ بعمرٍو", ولم يكن من باب الفاعل الَّذي بيَّنت به من أدخله في فعله، كقولك: "أخذَ زيدٌ درهمًا"، ثم بيَّنت من أدخله في الأخذ وسهَّله له فقلت: أعطى عبدُ اللهِ زيدًا درهمًا".(Al-Sirafi, 2008).

إنَّ تعدِّي هذه الأفعال إلى مفعولين إنَّما هو مقتصر على السَّماع ولا يجوز القياس عليه, قال ابن السَّرَّاج: "اعلم: أنَّه ليس كلُّ فعل يتعدَّى بحرف جرٍّ لك أن تحذف حرف الجرِّ منه وتعدِّي الفعل إنَما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخذ سماعًا عنهم". (Ibn al-Sarraj, 1996). وهذا ما أكَّد عليه السِّيرافيّ مبيِّنًا قول سيبويه قائلًا: إنَّ حذف حروف الجرِّ من هذه الأفعال ليس كثيرًا في كلام العرب, بل هو ما تكلم به بعض العرب, وليس كلُّ ما كان من الأفعال متعدِّي بحرف جرٍّ جاز حذفه, بل هو جائز فيما كان مسموعًا عن العرب سماعًا. (Al-Sirafi, 2008). فالأصل في هذه الأفعال أنَّ لا تتعدَّى إلَّا إلى مفعول واحد فقط وما جاء منه متعدٍّ إلى مفعولين فهو على طريق الاتِّساع, وهو مقصور على السَّماع ولا يجوز القياس عليه, يقول ابن بابشاذ: "ومنها ما يتعدَّى إلى واحد وإلى آخر بحرف جرٍّ, ثمَّ اتسع في حرف الجرِّ بالحذف فتسلَّط الفعل على ذلك المفعول فنصبه, مثل: استغفرتُ اللهَ ذنبًا, واخترتُ الرِّجال عمرًا, أي من الرِّجال, ومن ذنب".(Ibn Babashadh, 1977). وقال ابن يَعيش مؤكدًا على قبول ما سُمع من ذلك: "وهذا الحذف، وإن كان ليس بقياس، لكن لا بدَّ من قَبُوله؛ لأنَّك إنَّما تنطق بلغتهم، وتَحْتَذِي في جميعِ ذلك أمثلتَهم، ولا تَقيس عليه".(Ibn Ya'ish, 2001). وذكر ابن عصفور الأفعال الَّتي تتعدَّي إلى مفعول به أوَّل وآخر بحرف الجرِّ, وهي: "اختار", و"استغفر", و"سمَّى", و"كنَّى", و"أمر", وهي

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها. (Al-iishbili, 1419). وزاد عليها أبو حيَّان أفعالًا أخرى, وهو: "زوَّج", و"صدَّق", و"عيَّر".(Abu Hayyan, 1431).

ونقل ابن الأثير. (Ibn al-Athir, 1420). وابن هشام.(Ibn Hisham, 1383). والواسطيّ.(Al-Wasiti, 1420). وتقي الدِّين النِّيليّ. (Al-Nili, 1419)عن السِّيرافيّ أنَّه كان يسمِّي المفعول الثَّاني في هذه الأفعال مفعولًا منه. ولم أجد هذا المصطلح في كتاب السِّيرافيّ, ولكن وجدته عند سيبويه في موضع آخر وهو التَّحضيض. (Sibawayh, 1988). والحقيقة أنَّ هذا النَّوع من المفاعيل لم يرد في كتب النُّحاة مع المفاعيل المعروفة: المفعول به, والمفعول له, والمفعول فيه, والمفعول معه, والمفعول المطلق. كما أنَّ هذا المصطلح –المفعول منه- لم يرد كثيرًا في كتب النَّحويين. وقد أجاد ناظر الجيش في توضيح المقصود بالمفعول منه قائلًا: "الحقُّ أنَّ المراد بكونه "مفعولًا منه" أنَّه مفعول منه في المعنى، أمَّا في اللَّفظ فلا". (Nazir Aljayshi, 1428).

وبناءً على ما تقدم, فإنَّ ما نصَّ عليه الرُّمَّانيّ في هذه المسألة من عدم جواز تعدِّي الفعل إلى مفعولين وهو مما يتعدى إلى مفعول واحد إلَّا على جهة الاتساع, يُعدُّ قولًا سديدًا ومتينًا تدعمه القواعد النَّحويَّة, وتعضِّده الشَّواهد الأصلية, كما يوافق عليه علماء النحو الأوائل, وأنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى أكثر من مفعول به –وهو ليس من عمله- إلَّا إذا وُجد ما يقتضي ذلك من اتِّساع في الدَّلالة. وقد أكد هذا المبدأ أكثر النَّحويين, ولم يُعرف لهم في ذلك خلاف بيّن, ممَّا يجعل قول الرُّمَّانيّ في هذه المسألة قولًا راجحًا ومتينًا, ويؤكِّد صحة ما ذهب إليه من إلزام التَّعدِّي بقيود التوسع في المعنى, لا بمجرد الاستعمال, وأكَّد على ذلك قائلًا: "وإنَّما جاز حذف حرف الجرّ؛ لانَّ الفعلَ يدلُّ على المفعول بالحرف من جهة أنَّه لا يصحُّ إلَّا به, وليس ممَّا يحتمله, ويحتمل أن لا يكون, كقولك: "مررتُ بزيدٍ", فلمَّا كان ممَّا لا بدَّ منه من هذا المتعلِّق جاز أن يُحذَف الحرف إذا فُهم المعنى؛ لشبهه بالمتعدِّي إلى اثنين من جهة أنَّه لا يخلو منهما, وإن احتيج في أحدهما إلى حرف يبيّن المعنى ويفصِلُه من المفعول الأوَّل, ولم يحتج في الآخر".(Al-Rummani, 2021).

وقد أُيّد هذا الحكم بما جاء من الشَّواهد على الاتِّساع في الاستعمال, سواء في النَّصوص القرآنية الكريمة كقوله تعالى: "واختار موسى قومه سبعين رجلًا".(سورة الأعراف, ١٥٥). أو في الفصيح من كلام العرب, كقول الشَّاعر: أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً, وقول شاعر آخر: أَمَرْتُكَ الخَيرَ, ففي هذه الشَّواهد العربية كلِّها يتبين للسَّامع وجود حرف جرٍّ محذوف يُقدِّره السِّياق ودلالته. غير أنَّ هذا التَّوسع في المحظور النحوي وإن كان قد قُبل بناء على ما سُمع عن العرب, إلَّا أنَّه باق في حدود المسموع, ولا يقاس عليه كما أشرنا بناءً على ما نصَّ عليه الرُّمَّانيّ وعلماء النَّحو ممن سبقه وتأخر عنه؛ لأنَّ الاتِّساع –كما يرى الباحثان- في العدول عن الأصل يتوقف على فهم السَّامع للمراد وسياق الخطابي ودلالته, وهذا أمر غير ثابت قد يختلف فيه الفهم من مقام خطابي إلى مقام آخر, ممَّا يحظر

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

التعميم على غير ما سُمع من التَّراكيب العربيَّة الَّتي قد يختلف فيها مراد المتكلم وفهم المخاطب. وإذا كان هذا المفعول الثَّاني قد وُرد على سبيل الاتِّساع اعتمادًا على تقدير حرف جرٍّ محذوف, فإنَّ هذا يثير تساؤلًا مهمًّا حول عامل النَّصب في هذا المفعول الثَّاني, من الَّذي نصبه؟ وعند الرُّجوع إلى أقوال علماء النَّحو في هذه المسألة, نجد أنَّهم قد تباينت آراؤهم, وقد انقسموا إلى فرقتين, كلُّ فرقة فسَّرت العامل من زاوية مختلفة, وفقًا لما استقرَّ في مذهبه النحوي, وهما: الفرقة الأولى: ترى أنَّ العامل هو الفعل المذكور, فبعد حذف حرف الجرِّ تسلَّط الفعل على المفعول وعمل به, وهذا رأي البصريين. (Sibawayh, 1988). والفرقة الثَّانية: وهم الكوفيون, فإنَّهم يرون أنَّ المفعول نصب على نزع الخافض. (Al-Farra, 1403), و(Ibn Jinni, 2008). وقد ضعَّف الزَّجَّاجي هذا الرَّأي قائلًا: "قال بعضهم: نُصب ذنبًا بفقدان الخافض. وهذا خطأ؛ لأنَّه لو كان فقدان الخافض ينصب, كان ينصب في كلِّ حال, وليس نجد ذلك, كقولك: حسبُكَ بزيدٍ. ثمَّ تقول: حسبُك زيدٌ, فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيدٌ, وإنَّما ينتصب؛ لأنَّه لمَّا ذهب حرف الجرِّ تعدَّى الفعل فعمل فيه". (Al-Zajjaji, 1378). يرى الباحثان أنَّ الأرجح من ذلك ما ذهب إليه البصريون؛ لأنَّ الحرف عندما حذف مكَّن الفعل من التَّسلُّط على المفعول به فأثر فيه. ودليل ذلك ما قاله ابن أبي الرَّبيع, فقد بيَّن أنَّ: "الفعل طالب للاسم بالنَّصب, والحرف طالب الاسم بالخفض فلم يكن بُدٌّ من إعمال أحدهما في اللَّفظ, وتعليق الآخر, فوجب أنْ يظهر عمل الحرف؛ لأنَّ الحرف لا يُعلَّق, فلما أُسقِط الخافض زال الَّذي منع من ظهور عمل الفعل".(Ibn Abi al-Rabi', 1407).

ويقوي ذلك ويعضِّده أنَّ الرُّمَّانيّ يرى أنَّ أصل هذه الأفعال المسموعة أن تكون متعدِّية إلى مفعولين, غير أنَّه في الاستعمال أُجري مُجرى ما لا يتعدَّى إلَّا إلى مفعول واحد, إذ قال: "فأمَّا "أمرتُكَ بكذا" فلا بدَّ فيه من مأمورٍ, ومأمورٍ به, فأصله المتعدِّي إلى اثنين, إلَّا أنَّه أُخرِج في الاستعمال مُخرج ما لا يتعدَّى إلَّا إلى واحد؛ للحاجة إلى الفرق بين المأمور والمأمور به, فاستمرَّ الاستعمال على هذا".(Al-Rummani, 2021). وقال أيضًا: "وإذا حذف حرف الجرِّ عمل الفعل؛ لأنَّه حرف يضعف عن أن يعمل محذوفًا, مع أنَّ الفعل قد كان يمنعُه حرفُ الجرِّ من أن يعمل في اللَّفظ, فإذا حُذف زال المانع فعمل الفعل".(Al-Rummani, 2021).

الأبعاد التعليمية للمحظورات النَّحويَّة عند الرُّمَّانيّ للناطقين بغير العربية في هذه المسألة

إنَّ المحظور النَّحويّ في هذه المسألة الَّذي أقرَّه الرُّمَّانيّ في قوله: "ولا يجوز أنْ يتعدَّى إلى اثنين إلَّا على طريق الاتِّساع, نحو: "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا". "الأعراف: ١٥٥". أي: من قومه؛ لأنَّه لا يدلُّ إلَّا على مفعول واحد من غير وسيطة حرف؛ إذ المختار واحد, وإنَّما يقتضي الآخر بوسيطة حرف, كقولك: مختار منه".(Al-Rummani, 2021). يُعد بعدًا تعليميًّا للنَّاطقين بغير العربية من

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الطلاب الأجانب. إذ يتعلم الطالب الأجنبي حدًا نحويًا عربيًا صحيحًا ينصُّ على عدم جواز تعدي الفعل إلى أكثر من مفعول واحد إذا كان لا يتعدى إلَّا إلى مفعول واحد. ثم بين الرُّمَّانيّ أن ما جاء من ذلك في فصيح الكلام فإنَّه على الاتساع وهو مقتصر على السَّماع باتفاق العلماء ولم يكن لهم في ذلك خلاف معتبر, فبذلك يتضح لمتعلم العربيَّة أن ما يواجهه من نصوص عربيَّة فصيحة مثل القرآن الكريم كقوله تعالى: "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا". "الأعراف: ١٥٥". أو الشِّعر العربي الفصيح خارج عن الأصل؛ لأنَّ "اختار" فعل يتعدَّى إلى مفعول واحد وفي الآية الكريمة تعدَّى إلى مفعولين. فيعلم بذلك أنَّه جائز على طريق الاتساع على إسقاط حرف الجرِّ, وهو مقتصر على ما سمع عن العرب ولا يجوز القياس عليه, فلا يجوز أن نقول في اختيار الكلام: اختار القائدُ جندَه عشرين فارسًا. ونحو: اصطفى زيدٌ أهلَه أصحابًا له. على إسقاط حرف الجر, لأنَّ الأصل: من جنده, ومن أهله. فلا يجوز ذلك؛ لأنه مقتصر على المسموع. وهذه الطريقة التي تم عرضها ملائمة للناطق بغير العربية من الطلاب الأجانب, إذ قدمت له المفاهيم المعرفية بطريقة متسلسة ومتدرجة. وقد أكَّد المهتمون بتعليم العربية للناطقين بغيرها على ذلك. وقد أطلقوا عليها بالنَّظرية المعرفية, مؤيدين أنَّ هذه الطريقة تعتمد على القيام بإجراءين, الإجراء الأوَّل: عند تقديم وعرض المفاهيم المعرفية نعتمد على صيغ منظمة متلائمة لفكر الطالب المتعلم, وتقديم المفاهيم المعرفية بشكل متدرج. والإجراء الثَّاني: ربط المادة العلمية بالمتعلم وحياته, أي تقديم ما هو مفيد عنده. (Hreidy & Madkour. 2006). ثانيًا: الفعل المتعدِّي بحرف الجرِّ. ومن المحظورات النَّحويَّة في الفعل المتعدِّي بحرف الجرِّ الَّتي ذكرها الرُّمَّانيّ:

أولا: عدم جواز إعادة ذكر الفعل "مررت" المعطوف على الفعل الأوَّل. قال الرُّمَّانيّ: "وتقول: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا", ولا يجوز: "مررتُ زيدًا"؛ لأنَّ "مررتُ" لا يتعدَّى إلَّا بحرف إضافة, فإذا ذُكر الحرف صار متعدِّيًا في المعنى, وعمل الثَّاني عليه؛ لأنَّه قد توطَّأ المعنى بتعدِّيته بالباء, ولا يلزم على هذا أن يعمل مضمرًا في: "أزيدًا مررتُ به"؛ لأنَّ المضمر لا يجوز أن يعمل إلَّا عمله لو أظهر, فلمَّا كان لا يجوز لو أُظهر: "مررتُ زيدًا مررتُ به" لم يجز أن يعمل مضمرًا هذا العمل؛ لأنَّ حاله مضمرًا أضعف من حاله مظهرًا" (Al-Rummani, 2021). يشير الرُّمَّانيّ في نصِّه هذا إلى ثلاثة محظورات نحويَّة. المحظور الأول: وهو عدم جواز حذف حرف الجرِّ الَّذي قد تعدَّى الفعل بواسطته إلى المفعول به, والمحظور الثَّاني: وهو عدم جواز تكرير الفعل "مررتُ" في نحو قولك: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا", والمحظور الثَّالث: وهو عدم جواز إضمار الفعل الَّذي لا يتعدَّى إلَّا بحرف الجرِّ, وهذه المحظورات أحدها مرتبط على الآخر.

أشار الرُّمَّانيّ إلى عدم جواز إعادة ذكر الفعل اللَّازم "مررت" المعطوف على الفعل الأوَّل في قولك: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا", فلا يجوز أن تقول: "مررتُ بعبدِ اللهِ ومررتُ زيدًا"؛ لأنَّ الفعل "مررت"

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

فعل لازم لا يتعدَّى إلَّا بحرف جرٍّ, ولا يجوز حذف هذا الحرف, فقد أشَّار سيبويه على عدم جواز حذفه. (Sibawayh, 1988), وقال في موضع آخر يشير إلى قبحه: "وليس كلُّ جار يضمَر؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثمَّ قبُح".(Sibawayh, 1988)، وكذلك ابن السَّرَّاج. (Ibn al-Sarraj, 1996). والسِّيرافيّ في شرحه لكلام سيبويه, إذ قال: "ليس كلُّ ما كان متعدِّيًا بحرف جرٍّ جاز حذفه؛ بل المتعدِّي بحرف جرٍّ على قسمين؛ أحدهما: يجوز حذفه كما ذكر في: "دخلتُ البيتَ", و"اخترت الرِّجال زيدًا". والآخر لا يجوز حذفه كـ"مررتُ بزيدٍ", و"تكلَّمتُ في عمرٍو"".(Al-Sirafi, 2008). فالفعل الَّذي لا يجوز حذف حرف الجرِّ منه فعل ضعيف لا يقوى على التَّأثير في المفعول إلَّا بوساطة, فهي أفعال ضعُفت في العُرف والاستعمال كما يقول ابن يعيش. (Ibn Ya'ish, 2001).

ويذكر ابن جنِّيّ علتين لعدم جواز حذف حرف الجر في الأفعال الَّتي لا تتعدَّى إلَّا بحرف جرٍّ, وهاتان العلتان بعيدتان عن أن يكون الفعل لا يقوى على الوصول إلى المفعول إلَّا بواسطة, إذ قال: "فأحد ما يدلُّ عليه هذا الضَّرب من القول: أنَّ الجارَّ معتدٌّ من جملة الفعل الواصل به, ألا ترى أنَّ الباء في نحو: "مررتُ بزيدٍ" معاقبة الهمزة النَّقل في نحو: "أمررتُ زيدًا", وكذلك قولك: "أخرجتُه وخرَّجتُ به", و"أنزلتُه ونزَّلتُ به". فكما أنَّ همزة أفعل مصوغة فيه كائنة من جملته, فكذلك ما عاقبها من حروف الجرِّ ينبغي أن يعتدَّ أيضًا من جملة الفعل؛ لمعاقبته ما هو من جملته. فهذا وجه. والآخر: أن يدلَّ ذلك على أنَّ حرف الجرِّ جارٍ مجرى بعض ما جرَّه, ألا ترى أنَّك تحكم لموضع الجارِّ والمجرور بالنَّصب فيعطف عليه فينصب لذلك فنقول: "مررتُ بزيدٍ وعمرًا", وكذلك أيضًا لا يفصل بين الجارِّ والمجرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد. أفلا تراك كيف تقدر اللَّفظ الواحد تقديرين مختلفين, وكلَّ واحد منهما مقبول في القياس متلقى بالبشر والإيناس".(Ibn Jinni, 2008). وقد أشار ابن الصَّائغ إلى بعض ذلك عند ذكره لأنواع الفعل المتعدِّي بحرف الجرِّ أنَّ أحدهما ما: "لا يجوز إسقاط حرف الجرِّ منه إلاَّ في الشِّعر؛ وذلك نحو: "مررتُ بزيدٍ"، فلا يجوز إسقاط هذه الباء؛ لأنَّها كالجزء من الاسم لاتِّصالها بِهِ، وكالجزء من الفعل لكونها معدِّية له، وموصِّلة إلى الاسم؛ فكلُّ واحدٍ من هذين -الاسم والفعل- مفتقرٌ إلى هذا الحرف؛ فخُلُوّهُما منه إجحافٌ بهما".(Ibn al-Saigh, 1424).

وبناءً على هذا المحظور فإنَّ الرُّمَّانيّ نصَّ على عدم جواز إعادة ذكر الفعل "مررت" في قولك: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا", فلا يجوز أن تقول: "مررتُ بعبدِ اللهِ ومررتُ زيدًا"؛ لأنَّ ذلك يترتب عليه حذف حرف الجرّ في "مررتُ زيدًا", وحذف حرف الجرِّ لا يجوز, قال المبرِّد: ألا ترى أنَّك إذا قلت: "مَرَرْت بزيد" وحذفت "الباء" قلت: "مَرَرْت زيدًا", إلَّا أنَّ الفعل "مررتُ" لَا يصل إلى المفعول إلَّا بِحرف الجرِّ. (Al-Mubarrid, 1994). فوجب الاقتصار على أن تقول: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا", وهو تركيب عربي سليم,

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

لا ضعف فيه, وقد أشار سيبويه إلى هذا التَّركيب مشيرًا بعربيته قائلًا: "ولو قلت: "مررتُ بعمروٍ وزيدًا" لكانَ عربيًا، فكيف هذا؟ لأنَّه فعِلٌ والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه: أتيتُ ونحوُها، تحمل الاسمُ إذا كان العاملُ الأوّلُ فعلًا وكان المجرورُ في موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى". (Sibawayh, 1988). فجاز فيه النَّصب والرَّفع والجرُّ, وهذا مثل قولك: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً"، كأنَّك قلت: ويَضرِبُ عمرًا, إلَّا أن النَّصب في هذا أقوى. (Sibawayh, 1988). وقد استدلَّ سيبويه بقول الشَّاعر: (Al-khatfaa, D. T) .

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِم..... أو مِثْل أُسْرَةِ مَنْظُورِ بِن سَيَّارِ

وهذا على تقدير: أو هات مثلَ أُسرةٍ, عند ابن السَّرَّاج.(Ibn al-Sarraj, 1996). والنَّحاس.(Al-Nahas, 1406). وعلى تقدير: أعطني مثل بني بدر أو مثل..., عند السِّيرافيّ, (Al-Sirafi, 2008). والأعلم, (Al-A'lam, 1425). وقال الآخير في موضع آخر: "استشهد به لحمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما عَمِلَت فيه؛ لأنَّ معنى قوله: "جئني بمثل بني بدرٍ", هاتني مثلهم, فكأنَّه قال: هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور".(Al-A'lam, 1425).

وبناءً على ذلك جاز التَّقدير في قولك: "مررتُ بعبدِ اللهِ وعمرًا", أن يكون: وجزتُ عمرًا, أو لقيتُ عمرًا, عند الرُّمَّانيّ.(Al-Rummani, 2021). ويعود اختلاف العلماء في تقدير المضمر من الأفعال إلى اختلافهم في فهم المعنى الَّذي يحتمله السِّياق؛ فذهب سيبويه إلى تقديره: "أتيت زيدًا"؛ بناءً على أنَّ المرور يستلزم الإتيان, وذهب غيره من العلماء إلى تقدير: "لقيت زيدًا"؛ لكون المرور لا بد فيه من اللِّقاء.

وممَّا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: "يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ*بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ*لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ*وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ*وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ*وَحُورٌ عِينٌ ". (سورة الواقعة, ١٧-٢٢). فقد استدلَّ سيبويه بهذه الآية على ما نصَّ عليه. (Sibawayh, 1988). بقراءة أُبَيَّ بن كعبٍ لقوله تعالى: "حورًا عينًا" بالنَّصب.(Ibn Khalawayh, n.d). و(Ibn Jinni, 1420). قال الفرَّاء: "وفي قراءة أُبَيَّ بن كعب: "وحورًا عينًا", أراد الفعل الَّذي تجده في مثل هَذَا من الكلام". (Al-Farra, 1403). أي: على المعنى والتَّقدير: يعطون حورًا عينًا. (Al-Zajjaj, 1408). و(Al-Muharibi, 1422). ونصَّ ابن جنِّيّ على أنَّ هذا كثير في القرآن الكريم والشِّعر العربي.(Ibn Jinni, 1420). وهذا الكلام يدلُّ على صحة هذا التَّركيب وحسنه في نحو قولك: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا"؛ لأنَّه لما ثُبت حرف الجرّ مع الفعل الأوَّل, صار الفعل متعدِّيًا إلى الاسم الثاني بالمعنى, فجاز العطف عليه من غير ذكر الفعل "مررتُ" مرة أخرى, فجاز عطفه على الأول, كأنَّه على معنى: أتيت زيدًا. كما يدلُّ ذلك على صحَّة حكم الرُّمَّانيّ بعدم جواز قولك: "مررتُ زيدًا" .

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

ولا يجوز أن يعمل فيه الفعل "مررت" على أنَّه مضمر, لأنَّ ذلك غير جائز كما قال سيبويه, إذ قال: "ولا يجوز أن تُضْمِرَ فعلاً لا يَصلُ إلاّ بحرف جرّ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يُضْمَرُ".(Sibawayh, 1988). ثمَّ قال الرُّمَّانيّ: "ولا يلزم على هذا أن يعمل مضمرًا في: "أزيدًا مررتُ به"؛ لأنَّ المضمر لا يجوز أن يعمل إلَّا عمله لو أظهر, فلمَّا كان لا يجوز لو أُظهر: "مررتُ زيدًا مررتُ به" لم يجز أن يعمل مضمرًا هذا العمل؛ لأنَّ حاله مضمرًا أضعف من حاله مظهرًا". (Al-Rummani, 2021). ففي نحو قولك: "أزيدًا مررتُ به" لا يجوز نصب "زيدًا" على إضمار فعل "مررت"؛ لأنَّ الفعل المضمر يعمل عمله كما لو كان مظهرًا أي يحتاد إلى حرف جر لتعديته, ولما كان الفعل "مررتُ" لا يتعدَّى إلَّا بحرف جرٍّ, تعيَّن عدم جواز إضمار الفعل كما تعيَّن عدم جوازه في قولك: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا"؛ لأنَّ حال الفعل وهو مضمر أضعف من حاله وهو مظهر.

قال سيبويه: "ولو قلت: "مررتُ بعمروٍ وزيدًا" لكانَ عربيًا، فكيف هذا؟ لأنَّه فعِلٌ والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ". (Sibawayh, 1988). قال السِّيرافيّ في شرحه لهذا القول: "يعني: أنَّك إذا قلت: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا"، جاز على تأويل: "لقيتُ عبدَ اللهِ وزيدًا، و "جزتُ عبدَ اللهِ وزيدًا"، فإذا كان هذا جائزًا عربيًا في العطف، كان في الاسم المستفهم عنه أولى، وذلك قولك: "أعبدَ اللهِ مررتُ به". وإنَّما صار فيه أولى وأجود؛ لأنَّ عبد الله لا يمكن جره بالباء الظَّاهرة، لاشتغاله بالضَّمير, ولا بباء مضمرة؛ لأنَّ الجارَّ لا يُضمر، وقولك: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدٍ" يمكن جرُّ "زيد" بالعطف على "عبد الله"، فلما جاز نصبه، كان نصب المستفهم عنه أولى لما ذكرنا. والباء الجارَّة ليست تمنع المجرور من أن يكون في معنى مفعول على ما تقدم من ذكرنا له، فلذلك جاز أن يحمل المعطوف عليه على الفعل، وإن كان الفعل الظَّاهر يصل بحرف جر".(Al-Sirafi, 2008). ويدل على قوته أيضًا قراءة أُبَيَّ بن كعب: "حورًا عينًا" بالنصب, والبيت الشعري من قول جرير التي استدل بها سيبويه.(Sibawayh, 1988).

وقال ابن السِّيرافيّ معقبًا على قول سيبويه: إنَّ سيبويه ذكر هذا الكلام بعد قوله: "زيدًا مررتُ به" فنصب "زيدًا" بفعل مضمر يفسره: "مررتُ به", والتَّقدير: "لقيتُ زيدًا مررتُ به", ولا يمكن جرّ "زيد" على إضمار حرف جرٍّ؛ لأنَّ حروف الجرّ لا تُضمر, ولا بدَّ من حمله على فعل ينصبه, وهذا الفعل واجب الإضمار؛ لأنَّ الجرَّ ممتنع. واستشهد على قوة هذا التَّقدير أنَّ العرب تنصب في: "مررت بزيدٍ وعمرًا", مع الإمكان أن يقولوا: "مررتُ بزيدٍ وعمروٍ", بعطف "زيد" على "عمرو", ولا يضمرون فعلًا. فقوله: فكيف هذا؟ أي: أنَّهم إذا كانوا يضمرون في مثل: "مررتُ بزيدٍ وعمرًا" مع إمكان أن يجروا "عمرًا" عطفًا على "زيد", فكيف هذا الَّذي لا يمكنهم فيه أن يجروه بإضمار حرف. وليس هناك في اللَّفظ ما يعمل فيه.(Ibn al-Sirafi, 1394).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

فدلَّ ذلك على عدم تقدير فعل "مررت" عاملًا لزيد؛ لأنَّ الفعل المضمر يعمل عمله كما لو كان مظهرًا, وعمله مظهرًا بتعدِّيه بحرف الجرِّ, ولم يسمع عن العرب: "مررتُ زيدًا", ويستدلَّ سيبويه على ذلك بقوله: "إذا أعملتِ العربُ شيئًا مضمرًا لم يَخرج عن عمله مظهراً في الجرِّ والنَّصب والرَّفع؛ تقول: "وبلدٍ"، تريد: "ورُبَّ بلدٍ". وتقول: "زيدًا" تريد: "عليك زيدًا". وتقول: "الهلالُ"، تريد: "هذا الهلال"، فكلُّه يَعمل عملَه مظهرًا".(Sibawayh, 1988). وقال ابن مالك: إنَّ عامل الاسم السَّابق لا يظهر موافق للعامل المشغول في اللَّفظ والمعنى إذا كان ممكنًا, أو مقارب للفعل في المعنى, فأمَّا الأوَّل فنحو قولك: "زيدًا ضربته", أي: "أضربتُ زيدًا ضربتُه". والمقارب نحو قولك: "أزيدًا مررتُ به", أي: "أجزتُ زيدًا مررتُ به".(Ibn Malik, 1990). ولا يجوز إظهار المقدر من الأفعال؛ لأنَّه بدل عن اللَّفظ المذكور, فلا يجمع بين البدل والمبدل. (Ibn al-Nazim, 1420). وزيد يجوز فيه الرَّفع والنَّصب, والنَّصب هو المختار عند سيبويه. (Sibawayh, 1988). والأعلم, إذ قال: "اعلم أنَّ الَّذي يشتمل عليه هذا الباب, أن الاسم إذا ولى حرف الاستفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره, فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل, وإنَّما صار الاختيار النَّصب من قبل أنَّ الاستفهام في الحقيقة إنَّما هو عن الفعل لا عن الاسم؛ لأنَّ الشَّكَّ فيه, فلمَّا كان حرف الاستفهام إنَّما دخل من أجل الفعل, كان الأولى أنَّ يليه ما دخله من أجله". (Al-A'lam, 1425). كما أختاره غيرهما. (Ibn Ya'ish, 2001).

ويبدو من كلام سيبويه أنَّ هناك من العرب من قدر الفعل المضمر فعل موافق للمظهر باللَّفظ لا بالمعنى, فيكون التَّقدير: أمررتُ زيدًا مررتُ به", إذ قال: "فمن زعم أنَّه إذا قال: "أزيدًا مررتُ به", إنَّما ينصبه بهذا الفعل, فهو ينبغي له أن يَجَّره، لأنَّه لا يَصل إلَّا بحرف إضافة".(Sibawayh, 1988). وسيبويه في قوله هذا يبطل من قال أنَّا نقدر: "أمررتُ زيدًا مررتُ به".(Al-Sirafi, 2008).

وقال الرُّمَّانيّ: إنَّ سيبويه ألزم من جعل الفعل المضمر موافقًا للفعل المظهر في اللَّفظ والمعنى في قولك: "أزيدًا مررتُ به"، أن يجرَّ "زيد" على تقدير: مر بزيدٍ, فإن قال قائل: هذا لا يلزمني؛ لأنِّي لم أضمر حرف جرٍّ, بل نصب قياسًا على النَّصب في قول الشَّاعر: (Al-Zubaidi, 1405)

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فافْعَلْ مَا أمِرْتُ بهِ..... فقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مالٍ وَذَا نَشَبِ

قيل له: إنَّ إضمار الفعل الَّذي لا يتعدَّى إلى مفعوله إلَّا بحرف جرٍّ كإضمار حروف الجرِّ في الفساد؛ إذ لا يجوز أن تقول: "أمررتُ زيدًا", كما لا يجوز إن تعمل حرف الجرِّ وهو مضمر, فسبيل الَّذي أعمل الفعل مضمرًا في عدم الجواز في الإظهار كسبيل من أعمل حرف الجرِّ مضمرًا على ما يقتضيه حكم الإظهار؛ لأنَّ كلاهما قد خالف بالكلمة حكمًا, فأحدهما أعمل حرف الجرِّ مضمرًا وهذا الحكم غير جائز, والآخر قد أعمل ما لا يتعدَّى إلى مفعوله إلَّا بحرف جرٍّ عمل المتعدِّي إلى مفعوله مضمرًا, وهذا الحكم غير جائز أيضًا. (Al-Rummani, 2021).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

فبناءً على ما تقدم من أقول العلماء النحويين فإن الأرجح من ذلك أن يكون الفعل المضمر موافقًا للفعل المذكور في المعنى؛ لتجنُّب الوقوع في المحظورات من أحكام النَّحو العربي, كما أنَّ هذا التَّقدير مسموع عن العرب في اختيار الكلام الَّذي وصفه سيبويه بأنَّه عربي, وأنَّه كثير في القرآن الكريم والشِّعر العربي بناءً على ما ذكر من الشَّواهد, وما صرَّح به ابن جنِّيّ في قوله إنَّ ذلك كثير في القرآن الكريم والشِّعر.

الأبعاد التعليمية للمحظورات النَّحويَّة عند الرُّمَّانيّ للناطقين بغير العربية في هذه المسألة

إن المحظور النَّحويّ في هذه المسألة الَّذي أقرَّه الرُّمَّانيّ في قوله: "وتقول: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا", ولا يجوز: "مررتُ زيدًا"؛ لأنَّ "مررتُ" لا يتعدَّى إلَّا بحرف إضافة, فإذا ذُكر الحرف صار متعدِّيًا في المعنى, وعمل الثَّاني عليه؛ لأنَّه قد توطَّأ المعنى بتعدِّيته بالباء, ولا يلزم على هذا أن يعمل مضمرًا في: "أزيدًا مررتُ به"؛ لأنَّ المضمر لا يجوز أن يعمل إلَّا عمله لو أظهر, فلمَّا كان لا يجوز لو أُظهر: "مررتُ زيدًا مررتُ به" لم يجز أن يعمل مضمرًا هذا العمل؛ لأنَّ حاله مضمرًا أضعف من حاله مظهرًا" (Al-Rummani, 2021). يضفي لمتعلم العربية من الطلاب الأجانب بعدين, البعد الأوَّل: أن الفعل "مررت" لا يتعدَّى إلَّا بحرف الجر, فلا يجوز أن تقول: مررت زيدًا؛ لأنَّ الفعل "مرَّ" غير متعد, فبيَّن الرُّمَّانيّ المحظور المخالف للأسس الصَّحيحة, والصَّواب أن تقول: "مررت بزيدٍ". والبعد الثَّاني: عدم جواز ذكر الفعل "مررت" في قولك: "مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدًا"؛ لأنَّك لو ذكرته لزم عليك ذكر حرف الجر الباء معه؛ لأنَّه لا يتعدَّى إلَّا بحرف الجر على ما بيَّناه, ولا يجوز أن تضمر حرف الجر؛ لأن حرف الجر لا يضمر. على ما أقره علماء النَّحو وعلى ما بيناه في هذه المسألة.

ثانيا: عدم جواز تعدِّي الفعل "ذهبت" إلى الظَّرف من غير حرف الجرِّ. قال الرُّمَّانيّ: "لا يجوز: "ذهبتُ مكَّةَ" حتَّى تقول: ذهبتُ إلى مكَّةَ".(Al-Rummani, 2021). ذكر الرُّمَّانيّ هذا المحظور النَّحويّ مشيرًا إلى خلاف بعض النَّحويين فيه, فالأصل في هذه الأفعال أن تتعدَّى بحرف الجرِّ, ولا يجوز حذف هذا الحرف, نحو: "ذهبتُ إلى مكَّة", فلا يجوز أن تقول: "ذهبتُ مكَّةَ". ومثله: "ذهبتُ إلى الشَّامِ", و"دخلتُ إلى البيتِ". والخلاف في هذه المسألة كبير, ويرجع هذا الخلاف إلى ما سمع عن العرب قولهم : ذهبتُ الشَّامَ, ودخلتُ البيتَ. من غير ذكر حرف الجرِّ. ولأجل ذلك اختلفت آراء العلماء فيما جاء من ذلك من غير حرف الجرِّ؛ الأوَّل: أنَّه ظرف, وهو رأي سيبويه فلا يجوز تعدِّية هذه الأفعال من غير ذكر حرف الجرِّ, على أن تجعل هذه الظُّروف مفعولًا, وما جاء من ذلك فهو على حذف حرف الجرِّ؛ لأنَّ الأفعال اللَّازمة تتعدَّى بنفسها إلى المصادر والزَّمان والأماكن المبهمة فقط.(Sibawayh, 1988). أمَّا الأماكن المختصَّة فلا تتعدَّى إليه, قال سيبويه: "وقد قال بعضهم: ذهبتُ الشَّامَ، يشبِّهه بالمبهَم، إذ كان مكانًا يَقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذٌّ؛ لأنَّه ليس في ذهبَ دليلًا على الشَّام، وفيه

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

دليلٌ على المذهبِ والمكانِ. ومثلُ ذهبتُ الشَّامَ: دخلتُ البيتَ".(Sibawayh, 1988) والَّذي سوَّغ لهذه الأفعال بأن تكون في الزَّمان أقوى؛ أنَّ الفعل بُنِي لما مضى منه وما لم يمض, فبان وقت وقوعه, كما بان أنَّه قد وقع المصدر وهو الحدث. والمكان لم يبن له الفعل, وليس بمصدر أخذ منه الأمثلة, وهو إلى الأناسيّ ونحوهم أقرب, كزيد وعمرو, وفي قولهم عمان ومكَّة ونحوها.(Sibawayh, 1988). وتبعه في ذلك ابن السَّرَّاج قائلًا: "والمكان والزَّمان لا يخلو فعلٌ منهما متعدِّيًا كان أو غير متعدٍّ فمتى وجدتَ فعلًا حقَّه أن يكون غير متعدٍّ بالصِّفة الَّتي ذكرتُ لك ووجدتَ العرب قد عدَّتهُ, فاعلمْ, أنَّ ذلك اتساعٌ في اللُّغة واستخفاف, وأنَّ الأصلَ فيه أن يكون متعدِّيًا بحرف جرٍّ, وإنَّما حذفوه استخفافًا نحو ما ذكرت لك من: ذهبت الشَّام".(Ibn al-Sarraj, 1996). وكذلك السِّيرافيّ مشيرًا إلى أنَّ ما جاء من ذلك بغير حرف الجرِّ شاذٌّ خارج عن القياس.(Al-Sirafi, 2008). وتبعهم في ذلك أبو عليّ الفارسيّ. (Al-Farsi, 1410). والأعلم.(Al-A'lam, 1425). الثَّاني: مفعول به, وهو رأي الفرَّاء, لسماعه عن العرب تعدِّية الفعل ذهبت وخرجت وانطلقت بنفسها.(Al-Farra, 1403). ونُقل عن الأخفش الأوسط(Abu Hayyan, 1418). وهو رأي أبي عمر الجرميّ أيضًا, فيما روي عنه أنَّه يرى أنَّ الفعل "دخلت" في الأصل يتعدَّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجرِّ.(Al-Sirafi, 2008). و(Al-A'lam, 1425). وروي عنه رأي آخر أنَّ الفعل "دخلت" متعدٍّ بنفسه كـ"بنيتُ البيتَ". (Al-Rummani, 2021), و(Al-Shajari, 1413). وتلقَّى هذا الرَّأي اعتراضًا من قبل الأعلم, إذ قال: "وليس الأمر على ما قاله أبو عمر, والدَّليل على أنَّ "دخلت البيت" لا يتعدَّى –وأنَّ حرف الجرِّ قد حذف وهو يزاد- قولك: دخلتُ في الأمرِ, ودخلتُ في كلامِ زيدٍ. فعلمت بهذا أنَّهم توسعوا في حذف حرف الجرِّ من الأماكن فقط وتركوا غيرها على القياس". (Al-A'lam, 1425).

والأرجح من هذين ما ذهب إليه سيبويه, أمَّا ما ذهب إليه الفرَّاء, والأخفش الأوسط, وأبو عمر الجرميّ في تعدِّي الفعل دخلت فيردُّ بحجَّة ابن السَّرَّاج الَّذي استدلَّ بالنَّظير والنَّقيض, فأمَّا نظير الفعل دخلت البيت, فقولهم: "غُرتُ في الغورِ", وأمَّا نقيضه فقولهم: "خرجتُ من البيتِ".(Ibn al-Sarraj, 1996). فدلَّ ذلك على أنَّ الفعل "دخلت" متعدٍّ, وما سمع عن العرب من ذلك بغير حرف الجرِّ فهو شاذٌّ كما صرَّح سيبويه, وحمل عليه قولهم: "ذهبتُ الشَّامَ", فإنَّه شاذٌّ أيضًا. (Sibawayh, 1988). و(Al-Sirafi, 2008). و(Al-A'lam, 1425)؛ فالفعل "ذهب" لا يتعدَّى إلى الأماكن المختصَّة من غير حرف الجرِّ.

وقد نقل عن بعض النَّحويين أنَّهم يقولون: إنَّ قول العرب: "ذهبت الشَّامَ", إنَّما قالوه؛ لأنَّ معناه اليسار, وبه سُمِّي؛ لأنَّه شأمه كما لو قلت: "يسره", فلو قلت: "ذهبت الشَّامة" و"اليسار" جاز ذلك, ومثله اليمن؛ لأنَّهم يريدون بذلك اليمين واليمنة فيجون أن يقال: ذهبت اليمن, ولا يجوز ذلك في مكَّة وعمان؛ لأنَّهما ليس فيهما المعنى ولا أشباهها.(Al-Sirafi, 2008). وهذا رأي ضعيف ويدلُّ على

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

ضعفه ما قاله السِّيرافيّ, إذ قال: "ويلزمه عندي أن يجيز في "العالية" و"نجد"؛ لأنَّها مأخوذة من الارتفاع وأنت لو قلت: "ذهب فلان فوق" لجاز؛ لأنَّه ظرف". (Al-Sirafi, 2008).

فتعين أنَّ تعدي هذه الأفعال من غير حرف الجرّ لا يجوز, وقول العرب: "ذهبتُ الشَّامَ" محمول في شذوذه على "دخلتُ البيت" عند سيبويه, وقد تلقى سيبويه ردًّا لأجل هذا الحمل, قال السِّيرافيّ: وجعل سيبويه حذف حرف الجرّ من قولهم: "ذهبت الشَّامَ" على تأويل أنَّه مكان, كما حذف حرف الجرّ من: "دخلت البيت" على تأويل أنه مكان. وقد ردَّ عليه: أنَّه قيل للمجتمع عنه: ليس قولهم: "ذهبتُ الشَّام" مثل قولهم: "دخلتُ البيت"، من قبل أنَّ "الشَّام" اسم لموضع بعينه، لا يقع على كلِّ من البلدان والمدن، و"البيت" اسم لكلِّ ما كان مبنيًا، فكان البيت أعمّ. (Al-Sirafi, 2008). وقد ردَّه السِّيرافيّ قائلًا: "وهذا الَّذي قاله هذا القائل، وإن كان مصيبًا فيه، فلم يذهب سيبويه حيث ذهب؛ لأنَّ سيبويه إنَّما أراد أن يرينا أنَّ: "ذهبت الشَّام" شاذٌّ، والأصل فيه استعمال حرف الجرِّ، كما أنَّ "دخلت البيت" الأصل فيه استعمال حرف الجرِّ، وإن كان البيت أعمّ من الشَّام".(Al-Sirafi, 2008).

فحذف حرف الجرّ وتعدِّية هذه الأفعال موقوف على ما سُمع عن العرب, ولا يقاس عليه؛ ولأجل ذلك لم يجز أن يقال: "ذهبتُ مكَّةَ", لأنَّ مكة مكان مختص ولم يُسمع عن العرب ذلك كما سُمع عنهم "ذهبتُ الشَّامَ", وهذا لا يقاس عليه, قال ابن بابشاذ: "فأمَّا قولهم: دخلتُ البيتَ, وذهبتُ الشَّامَ, ففعلان موقوفان على السَّماع, وأصلهما أن يتعدَّيا بحرف الجرّ وأن تقول: دخلتُ إلى البيتِ, وذهبتُ إلى الشَّامِ. ولكنَّه اتسع في حذف الجار مع هذين الفعلين لكثرة الاستعمال". (Ibn Babashadh, 1977). وأكَّد على ذلك ابن الأثير أنَّ كلَّ ما كان من الأفعال متعدِّيًا بحرف الجرّ لا يجوز أن تحذف الحرف وتعدِّيه بنفسه إلَّا في ضرورة الشِّعر, أو على الاتساع في الأفعال مما سمع عن العرب.(Ibn al-Athir, 1420).

وبناءً على ما تقدَّم من أقوال العلماء, فإنَّ ما جاء مسموعًا عن العرب من نحو قولهم: "دخلتُ البيتَ", و"ذهبتُ الشَّامَ", قد اختلفت فيه آراء النحويين, فهو عند سيبويه ومن تبعه محمول على الشُّذوذ أو الاتساع, أمَّا الفرَّاء, والأخفش الأوسط, وأبو عمر الجرميّ فيحملونه على التعدِّية المباشرة للفعل. وإذا كان هذا في النص المسموع قد اختلفوا فيه, فإنَّ الحكم بعدم جواز تعدِّية في ما كان من نظائر هذه الأفعال -إلى الأماكن المختصَّة بغير حرف الجرّ- فيما لم يسمع عن العرب –كـ"ذهبتُ مكَّةَ"- من باب أولى, إذ إنَّ التَّوسع في القياس على ما شذَّ وخرج عنه أو اتسع فيه يفتح بابًا لكثرة التَّأويل والجدال, والأولى قصر الحكم على المسموع, من غير تعدِّيته إلى غيره اتقاءً للخلاف وتجنبًا للنِّزاع في هذه المسألة. فما أقرَّه الرُّمَّانيّ يُعد حكمًا سديدًا, بناءً على ما أقره أمام النحويين سيبويه ومن تبعه ممَّن حمل -ما جاء من ذلك متعدِّيًا- على الشُّذوذ. والشَّاذُّ لا يقاس عليه, قال ابن السَّرَّاج: "واعلم: أنَّه ربَّما شذَّ الشَّيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أنَّ القياس إذا اطَّرد في جميع الباب لم يعن

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

بالحرف الَّذي يشذُّ منه, فلا يطَّرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشَّاذِّ على القياس المطَّرد لبطل أكثر الصِّناعات والعلوم, فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شكٌّ في خلافه لهذه الأصول, فاعلم: أنَّه شاذٌّ, فإن كان سمع ممَّن تُرضى عربيته فلا بدَّ من أن يكون قد حاول به مذهبًا, ونحا نحوًا من الوجوه, أو استهواه أمر غلَّطه".(Ibn al-Sarraj, 1996). ومعلوم أنَّ الفعل "ذهب" فعل لازم لا يتعدَّى بنفسه, وليس هناك حجَّة معتبرة لتعدِّيته, فتعيَّن أنَّ ما سمع من تعدِّيته كقولهم: "ذهبتُ الشَّامَ" شاذٌّ كما صرَّح سيبويه, فلا يجوز القياس عليه بأنَّ تقول: "ذهبتُ مكَّةَ".

الأبعاد التعليمية للمحظورات النَّحويَّة عند الرُّمَّانيّ للناطقين بغير العربية في هذه المسألة

يكتسب المتعلم في هذه المسألة أبعادًا تعليمية بناءً على ما أقرَّه الرُّمَّانيّ في قوله: "لا يجوز: "ذهبتُ مكَّةَ" حتَّى تقول: ذهبتُ إلى مكَّةَ".(Al-Rummani, 2021). ووما أقرَّه النحاة من قبل الرماني وبعده وبناءً على ما انتهت به هذه المسألة النحوية من أسس صحيحة وأخرى مخالفة للصحيح؛ تقول: "ذهبت مكَّة". مخالف للأسس العربية الجائزة, والصواب: "ذهبت إلى مكَّة"؛ لأنَّ "ذهب" فعل لازم يتعدى بحرف الجر ولا يجوز أن يتعدَّى من غير حرف جر. أمَّا "ذهبتُ الشَّامَ",و"دخلتُ البيتَ" فهذان التركيبان شاذان. لا يقاس عليهما. والصَّواب من ذلك أن تتعدَّى هذه الأفعال بحرف جر؛ لأنَّها من الأفعال التي لا تتعدَّى إلَّا بحرف جر.

ثالثًا: الفعل الَّذي يتعدَّى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار. ومن المحظورات النَّحويَّة الَّتي أشار إليها الرُّمَّانيّ في الأفعال المتعدِّية إلى مفعولين الَّتي يجوز الاقتصار على أحدهما في باب أعطى وأخواتها: عدم جواز تقديم أحد المفعولين على الآخر في باب المتعدِّي إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر. قال الرُّمَّانيّ: "يجوز في الفعل الَّذي يتعدَّى إلى مفعولين على الاقتصار أن يُنصبا جميعًا, وأن يُقدَّما على الفعل وأن يُقدَّم أحدهما على الآخر إذا كان لا يصلح في الثَّاني أن يكون هو الأوَّل, فإن كان يصلح فيه ذلك لم يجز تقديمه عليه؛ لأنَّه يُلبس, ولا يكون في الكلام دليل على المعنى الصَّحيح".(Al-Rummani, 2021).

فتقديم أحد المفعولين على الآخر جائز عند الرُّمَّانيّ إذا أمن اللَّبس وبان المعنى فعرف المفعول الأوَّل من المفعول الثَّاني, ويشهد لهذا القول ما جاء في قول المبرِّد, إذ نصَّ على: "أعطيتُ زيدًا عمرًا, فالوجه أن تقدِّم الَّذي أخذ". (Al-Mubarrid, 1994). وقال في موضع آخر: "فَالْوَجْه فِي هَذَا وفى كلِّ مَسْأَلَة يدخلهَا اللَّبْس أَن يقرَّ الشَّيء في موضعه؛ ليزول اللَّبْس وإِنَّما يجوز التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فِيمَا لَا يشكل".(Al-Mubarrid, 1994).

وأشار ابن السَّرَّاج إلى مواضع التَّقديم والتَّأخير في اللُّغة العربيَّة, ذاكرًا مواضع التَّقديم الَّتي يلتبس على السَّامع أنَّه متقدّم, ومن هذه المواضع قولك: "أعطيتُ زيدًا عمرًا", فلا يجوز تقديم عمرًا

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

على زيد؛ لأنَّ عمرًا هو المأخوذ, فيلبس على السَّامع إذ يصلح في كلِّ واحد منهما أن يكون هو الآخذ. أمَّا إذا قلت: "أعطيتُ زيدًا درهمًا", فيجوز فيه التَّقديم والتَّأخير فتقول: "أعطيتُ درهمًا زيدًا"؛ لأنَّه لا يصلح أن يكون كلُّ واحد منهما هو الآخذ, فهو غير ملبسٍ على السَّامع, فالدَّراهم لا يكون إلَّا مأخوذًا.(Ibn al-Sarraj, 1996).

وممَّن صرَّح بعدم جواز تقديم أحد المفعولين على الآخر إذا ترتَّب على ذلك لبس في المعنى ابن مالك, إذ نصَّ على أنَّ هذا النَّوع من التَّقديم غير جائز لما يحدثه من لبس في المعنى, فإذا قلت: "أعطيتُ زيدًا عمرًا", وجب تقديم "زيد", فهذا كقولهم: "ضربَ عيسى موسى", لعدم أمن اللَّبس. (Al-Radi, 1996). وأشار ابن النَّاظم إلى ذلك أيضًا, مبيّنًا أنَّ المعتمد في ترتيب المفعولين هو تقديم ما كان فاعل في المعنى, كقولك: ألبستُ زيدًا جبةً, فإنَّ زيدًا هو اللَّابس, وأشار إلى أنَّ هذا الأصل يستعمل في الكلام, ولا يجوز الاخلال بهذا الأصل بتقديم غيره في ثلاثة مواضع, الأوَّل: إذا خيف اللَّبس, كقولك: "أعطيتُ زيدًا عمرًا". والثَّاني: إذا كان الثَّاني محصورًا, كقولك: "ما أعطيتُ زيدًا إلَّا درهمًا". والثَّالث: إذا كان الثَّاني ظاهرًا والأوَّل ضمير, كقولك: "أعطيتك درهمًا". (Ibn al-Nazim, 1420).

وذكر أبو حيَّان موضع رابع لا يجوز فيه التَّقديم والتَّأخير, وهو إذا كان في المتقدِّم ضمير يعود على المتأخر, كقولك: "أعطيتُ درهمَه زيداً". (Abu Hayyan, 1431). ثمَّ نقل عن ابن مالك أنَّه قال: "لا يجوز باتفاق: أعطيت مالكه الغلام، ولا: مالكه أعطيت الغلام، إلَّا عند الكوفيين، فإنَّه يجوز ذلك إذا قدَّرت أن الإعطاء آخذ للغلام أوَّلاً، فالأوَّل عندهم هو الَّذي يقدَّر الفعل آخذًا له قبل صاحبه". (Abu Hayyan, 1431). ونصَّ أبو حيَّان أنَّ ما ذكره المصنف من جواز قولك: "أعطيتُ درهمَه زيدًا", فيه خلاف, فالبصريون يجيزون ذلك؛ لأنَّ النِّية فيه التَّأخير؛ لأنَّه المفعول الثَّاني, وبعض البصريين لا يجيزونه. ونقل عن هشام أنَّه لا يجيز ذلك, بل وصفه بأنَّه محال؛ لأنَّ فيه تقديم المكنَّى على زيد, (Abu Hayyan, 1431). ونقل عن ابن كيسان أنَّه قبَّح ذلك قائلًا: "أعطيتُ درهمَه زيدًا قبيحة؛ لأنَّ الدِّرهم وزيدًا جميعًا يتصل بهما الفعل اتصالًا واحدًا؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما مفعول به، فليس أحدهما أولى بأن يكون الفعل أشدَّ له مواصلة من الآخر، إلَّا أنَّه لما كان المعلوم أنَّ المقصود بالعطيَّة هو زيد، وأنَّه من أجله اتصل الفعل بالدِّرهم كان هو المقدَّم في الرُّتبة".(Abu Hayyan, 1431).

وقد نصَّ المراديّ.(Al-Muradi, 1428). وابن هشام.(Ibn Hisham, 1979). على المواضع الثَّلاثة الَّتي لا يجوز فيها تقديم المفعول الثَّاني على المفعول الأوَّل الَّتي أشار إليها ابن النَّاظم. فالأصل في الفعل "أعطيت" جواز تقديم أحد مفعوليه على الآخر؛ لأنَّه فعل متصرف. والفعل المتصرِّف يمكِّن معموله من التَّقديم والتَّأخير, أمَّا إذا كان غير متصرِّف فلا يجوز التَّقديم والتَّأخير, فقد أكَّد ذلك ابن السَّرَّاج مشيرًا إلى جواز تقديم كلِّ معمول عمل فيه فعل متصرِّف.(Ibn al-Sarraj, 1996).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وبناءً على ما تقدَّم فإن تقديم المفعول الثَّاني على الأوَّل جائز في باب أعطيت وأخواتها, إلَّا في مواضع لا يجوز فيها التَّقديم اقتصر الرُّمَّانيّ على ذكر موضع منها وهو عدم أمن اللَّبس, وذكر النُّحاة موضعين آخرين وهو كون المفعول الثَّاني محصورًا, أو كون المفعول الثَّاني ظاهرًا والأوَّل ضمير, فضلًا عن الموضع الرَّابع الَّذي ذكره أبو حيَّان والَّذي اختلف النَّحويون في الحكم عليه إلَّا أنَّ هناك من منع ذلك. فالموضع الَّذي أشار إليه الرُّمَّانيّ ليس هو الموضع الوحيد في عدم جواز ذلك, والَّذي يبدو لي أنَّ الرُّمَّانيّ اقتصر على هذا الموضع دون ذكر الموضعين الآخرين حرصه الشَّديد على البيان وأمن اللَّبس في التَّراكيب, الأمر الَّذي أفضى به إلى الاهتمام بهذا الموضع والاقتصار عليه.

الأبعاد التعليمية للمحظورات النَّحويَّة عند الرُّمَّانيّ للناطقين بغير العربية في هذه المسألة

إن الأبعاد التعليمية التي يكتسبها الطلاب الأجانب وغيرهم في هذه المسألة لا تقتصر على الضوابط والحدود النَّحوية الصارمة بل تتعدها إلى المعنى الخاص بالتراكيب العربية, ففي قول الرُّمَّانيّ: "يجوز في الفعل الَّذي يتعدَّى إلى مفعولين على الاقتصار أن يُنصبا جميعًا, وأن يُقدَّما على الفعل وأن يُقدَّم أحدهما على الآخر إذا كان لا يصلح في الثَّاني أن يكون هو الأوَّل, فإن كان يصلح فيه ذلك لم يجز تقديمه عليه؛ لأنَّه يُلبس, ولا يكون في الكلام دليل على المعنى الصَّحيح".(Al-Rummani, 2021). يكتسب المتعلم من ذلك أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين وذلك نحو: "أعطى". فتقول: "أعطيتُ زيدًا عمرًا", كما يكتسب محظور نحوي وهو تقديم المفعول الثَّاني على الأول, فهذا جائز باتفاق العلماء إذا أمن اللَّبس, أي: بان المعنى وعُرف المعطي من الآخذ, أما إذا خيف اللَّبس, فلا يجوز ذلك التقديم وهذا المحظور مرتبط بالمعنى؛ لأنَّ التَّركيب سليم ولكن المعنى مُلبس, وهذه الأمثلة توضح ذلك:

"أعطيتُ زيدًا عمرًا" : تركيب جائز .... ولا يجوز: أعطيتُ عمرًا زيدًا. لا يُعرف المعطي من الآخذ.

"أعطيتُ زيدًا درهمًا": تركيب جائز.... "أعطيتُ درهمًا زيدًا": تركيب جائز. لأنَّ زيدًا لا يكون مأخوذًا في المعنى.

وهذه الأسس بنيت على المعنى, وهذاما نادى به المهتمون بتعليم اللغة العربية للنّاطقين بغيرهَا, مشيرين إلى أن ابن خلدون أطلق عليها بـ"القرائن الدَّالة على خصوصيَّات المقاصد" فيكون المعنى جزءًا مهمًا في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. (Hreidy & Madkour , 2006).

الخاتمة

وفي ختام البحث لا بد من ذكر أهم النَّتائج التي توصلنا إليها:

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

١. من أهم النَّتائج الَّتي توصل إليها هذا البحث توسع الرُّمَّانيّ في توضيح وتبين وتحليل مواضع المحظورات في تعدِّي الأفعال, وربطها بعلل ومعايير منطقيَّة ودلاليَّة, فكان المعنى ركنًا أساسيًا – عند الرُّمَّانيّ- يفضي إلى الحكم على بعض التَّراكيب العربية بعدم جوازها لفساد معناها.

٢. إنَّ الرُّمَّانيّ في تعليقه على كتاب سيبويه لم يكن شارحًا للكتاب فحسب, بل كان له اجتهاد تحليلي في تعليلاته النَّحويَّة, ودراسة المحظورات النَّحويَّة في (ما لا يجوز) شاهد على تطور التفكير النَّحوي عن الرُّمَّانيّ وتعدد مسالكه التَّعليلية والتحليلية واتساعها.

٣. تنوع مصطلحات التحكيم عند سيبويه في الحكم على المحظورات النَّحويَّة فتارة يحكم عليها بعدم الجواز وتارة أخرى بالقبح أو المحال, ممَّا يدل على أن المحظور النَّحويّ عنده لا يوصف بمصطلح تحكيمي واحد بل بمصطلحات كثيرة منها: لا يجوز, ومحال, وممتنع, وقبيح... إلخ.

٤. نقل ابن الأثير, وابن هشام. والواسطيّ, وتقي الدِّين النِّيليّ, عن السِّيرافيّ أنَّه كان يسمِّي المفعول الثَّاني في الأفعال التي تتعدى إلى مفعول ثاني بواسطة حرف الجرِّ مفعولًا منه. ولم أجد هذا المصطلح في كتاب السِّيرافيّ.

٥. إنَّ للمحظورات النَّحويَّة الَّتي نصَّ عليها الرُّمَّانيّ وما أقرَّها العلماء في هذا البحث تقدم لمتعلمي اللغة العربية من الطلاب الأجانب الناطقين بغير العربية تراكيبًا صحيحة وجائزة وأخرى مخالفة لأسس الصَّواب, مما تكسب المتعلم للعربية ملكة لغويَّة تجعله قادرًا على التمييز بين التَّركيب السَّليم والتَّركيب المخالف للسلامة اللغوية. فيتعلم ما هو جائز في العربيَّة وما هو غير جائز.

المصادروالمراجع

‘Al Quran

Abu Hayyan, M. (1422AH). Al-Bahr al-Muhit, (1st ed). thqeq: Muhammad bin Youssef. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. Beirut

Abu Hayyan, M. (1998). Sipping the Beat from Lisan Al-Arab. (1st ed). thqeq: Rajab Othman Muhammad. Al- Khanji Library. Cair.

Abu Hayyan, M. (2018). Appendix and Completion in the Explanation of Kitab al-Tashil. (1st ed). thqeq: Hindawi. Dar Kunuz Ishbiliya.

Al-Alam, Y. (1415AH). Tahsil Ayn Al-Dhahab. (2nd ed). thqeq: Zuhair Abdul Mohsen. Al-Risala Foundation. Beirut.

Al-Alam, Y. (1425AH). Al-Nukat fi Tafsir Kitab Sibawayh,(1st ed). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. Beirut.

Al-Farisi, H. (1389 AH). Al-Idah (1st ed). thqeq: Hassan Shazly Farhoud.

Al-Farisi, H. (1410 AH). Al-Ta’liqa ‘ala Kitab Sibawayh (1st ed). thqeq: thqeq: Awad bin Hamad Al-Qouzi.

Al-Farra, Y. (1983). The Meanings of the Qur’an. (3rd ed). thqeq: Al-Najati, Al-Najjar, and Al-Shalabi. Alam Al-Kutub. Beirut.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Al-Ishbili, A. (1419AH). Explanation of Jumul al-Zajjaji, (1st ed). Dar al-Kutub Al-Ilmiyyah. Beirut.

Al-Khatfi, J. (n.d). Diwan Jarir. (3rd ed). thqeq: Noman Muhammad Amin. Dar Al-Maaref. Cairo.

Al-Maharbi, A. (1422AH). Al-Muharrir al-Wajeez fi Tafsir al-Kitab al-Aziz, (1st ed). thqeq: Abdelsalam Abdelshafi Mohamed .Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. Beirut.

Al-Malikh, H. (2012). Grammatical Prohibitions in the Arabic Language. Dirasat: Human and Social Sciences, (39), 2.

Al-Mubarrad, M. (1994). Al-Muqtadab (3rd ed). thqeq: Muhammad Abdul Khaliq Azima. Dar Al-Salam. Cairo.

Al-Muradi, B. (2008). Clarification of Objectives and Paths with Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah. (1st ed). thqeq: Muhammad Abd al-Nabi Muhammad. Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Al-Mutalammis, M. (1998). Diwan al- Mutalammis al-Dab'i. (1st ed). thqeq: Muhammad Al-Tunji .Dar Sadir.

Al-Nahhas, A. (1406AH). Explanation of Sibawayh's Verses. (1st ed). thqeq: Zuhair Ghazi Zahid .Arab Renaissance Library. Beirut.

Al-Nili, I. (1419AH). Al-Safwat Al-Safiya fi Sharh Al-Durra Al-Safiya. thqeq: Mohsen Al-Amiri .King Fahd National Library.

Al-Radi, M. (1996). Al-Radi's Commentary on al-Kafiya. (2nd ed). National Library. Benghazi.

Al-Rummani, A. (2021). Sharh Kitab Sibawayh (1st ed). thqeq: Sharif Al-Najjar .Dar Al-Salam. Egypt.

Al-Shajari, H. (1413AH). Amalis of Ibn al-Shajari. (1st ed). thqeq: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi .Al-Khanji Library. Cairo.

Al-Sirafi, H. (2008). Sharh Kitab Sibawayh (1st ed). thqeq: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali . Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya. Beirut.

Al-Wasiti, Q. (1420AH). Explanation of al-Luma fi al-Nahw, (1st ed). thqeq: Muhammad Al-Omari .Maktaba al-Khanji. Cairo.

Al-Zajjaj, I. (1408AH). The Meanings and Grammar of the Qur'an. (1st ed). thqeq: Abdul Jalil Shalabi .Alam al-Kutub. Beirut.

Al-Zajjaji, A. (1378AH). Al-Idah fi Ilal Al-Nahw, thqeq: Mazen Al-Mubarak .Dar Al-Uruba. Cairo.

Al-Zubaidi, A. (1405 AH). Diwan Amr bin Ma'di Karib. (2nd ed). Academy of the Arabic Language. Damascus.

Ibn Abi Al-Rabi', A. (1407AH). Al-Basit fi Sharh Jumal Al-Zajjaji. (1st ed). thqeq: Ayad Al-Thubaiti .Dar Al-Gharb Al-Islami. Beirut.

Ibn Al-Athir, M. (1420AH). Al-Badi' fi 'Ilm Al-Arabiyya (1st ed). thqeq: Fathi Ahmed Ali El-Din .Umm Al-Qura University. Makkah.

Ibn al-Nazim, M. (1420AH). Ibn al-Nazim's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, (1st ed). thqeq: Mohammed Basel, Black Eyes .Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Ibn Al-Sa'igh, M. (2004). Al-Lamha fi Sharh Al-Mulha (1st ed). thqeq: Ibrahim bin Salem Al-Sa'idi .Scientific Research Deanship, Islamic University. Madinah.

Ibn Al-Sarraj, M. (1996). Al-Usul fi Al-Nahw (3rd ed). thqeq: Abdul Hussein Al-Fatli . Al-Resalah Foundation. Beirut.

Ibn al-Sirafi, Y. (1394AH). Explantion of Sibawayh's Verses. thqeq: Mohammed Ali Al-Reeh Hashem .Dar al-Fikr. Cairo.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Ibn Babshadh, T. (1977). Sharh Al-Muqaddima Al-Muhsiba (1st ed). thqeq: Khaled Abdel Karim .Al-Matba'a Al-Asriyya. Kuwait.

Ibn Hisham, A. (1979). The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah. (5th ed). thqeq: Youssef Al-Sheikh Muhammad Al-Biqa'i .Dar al-Jeel. Beirut

Ibn Jinni, A. (2008). Al-Khasa'is (3rd ed). thqeq: Muhammad Ali Al-Najjar .Dar Al-Kutub Al-'ilmiyya. Beirut.

Ibn Jinni, A.(1420AH). Al-Muhtasib fi Tabyeen Shawadhat al-Qira'at wa al-Idah Anha. Ministry of Endowments.

Ibn Khalawayh, (n.d). A Summary of the Explanations in the Qur'an from the Book of Al-Badi. Al-Mutanabbi Library. Cairo.

Ibn Malik, M. (1990). Sharh Al-Tashil (1st ed). thqeq: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhtoun .Hajar for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising. Cairo.

Ibn Malik, M. (n.d). Ibn Mallik's Alfiyyah. Dar Al-Taawun.

Ibn Walad, A. (1416AH). Al-Intisar li- Sibawayh ala al- mubarrad. (1st ed). thqeq: Zuhair Abdul Mohsen Sultan .Al-Risalah Foundation.

Ibn ya'ish, M. (2001). Sharh Al-Mufassah (1st ed). thqeq: Emile Badi' Ya'qub .Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyya. Beirut:

Madkour, & Hreidy, Ali Ahmed & Iman Ahmed (2006). Teaching Arabic to Non-Native Speakers: Theory and Application. (1st ed). Dar Al-Fikr Al-Arabi. Cairo.

Nazir Al-Jaysh, M. (1428AH). Introduction to the Rules with Explanation of Tashil Al-Fawa'id, (1st ed). thqeq: Ali Muhammad Fakher and others .Dar Al-Salam. Cairo

Sibawayh, A. (1988). Al-Kitab (3rd ed). thqeq: Abdul Salam Muhammad Haroun .Al-Khanji Library. Cairo.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)